الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.54

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شاندرا (نائب الرئيس) ..... (الهند)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-31002 (A)
0131002

بسبب غياب السيد روزنتال (غواتيمالا)، تولى السيد شاندرا (الهند)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

بيان من وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة نيابة عن الأمين العام

١ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): تلا رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من الأمين العام، ذكر فيها الأمين العام أنه يتابع باهتمام شديد ما تقوم به اللجنة من عمل بشأن إدارة الموارد البشرية وخاصة بشأن ما قدمه من مقترحات بصدد إصلاح إدارة الموارد البشرية، وهو ما يعلق عليه أعلى قدر من الأهمية. وحيث أنه متغيب حاليا عن المقر الرئيسي، فإنه طلب إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة نقل آرائه إلى اللجنة.

٢ - وأضاف قائلا إنه يكمن في صميم الإصلاح الحاجة إلى عملية توظيف وتنسيب تتسم بالبساطة والكفاءة يكون من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة استقدام موظفين على أعلى قدر من الكفاءة واستبقاءهم، على أن يكونوا متعددي الكفاءات والمهارات وقادرين على الوفاء بما لدى المنظمة من متطلبات عاجلة على الصعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، تضمنت مقترحاته للإصلاح عنصرين رئيسيين. أولهما نظام جديد للتوظيف والتنسيب والترقية، يستطيع من خلاله مديرو البرامج اتخاذ قرارات باختيار الموظفين، على أن يكونوا مسؤولين عن ما يتخذونه من قرارات. وسوف تكفل هيئات الاستعراض المركزي الجديدة الامتثال للعملية. وقد وضع أيضا آليتين للرصد والمساءلة لتحقيق الولايات التنظيمية التي من قبيل الجانبين الجغرافي والجنساني، والامتثال للأنظمة والقواعد. والعنصر الثاني هو بدء عملية الانتقال إلى نظام لإدارة التنقل يكون من شأنه تيسير تكليف الأمين العام للموظفين بالعمل في أى أنشطة تقوم بها مكاتب الأمم المتحدة وتوفير فرص تطور أكبر أمام الموظفين.

٣ - وأردف قائلا إن المنظمة، بدون هذين العنصرين، لن يتسنى لها التحرك صوب زيادة سرعة التوظيف وملء الشواغر عن طريق الأمانة العامة، خاصة داخل محطات العمل في البلدان النامية، وصوب الاستجابة بسرعة لاحتياجات عمليات حفظ السلام وغيرها من البعثات، وتوسيع نطاق خبرات الموظفين.

٤ - واستطرد قائلا إن هناك قضيتين هامتين أخريين لم يكن متأهبا بعد لتقديم مقترحات نهائية بشأنهما. تتصل الأولى بالترتيبات التعاقدية، وهو يرحب بخصوصها بأى إرشاد قد ترغب الدول الأعضاء في توجيهه قبل استئناف المفاوضات مع الموظفين. وتتصل الثانية بإدارة العدل في المنظمة، التي تجري بخصوصها مشاورات مع الموظفين. وسوف يعاود تناول المسألتين مع الجمعية العامة.

٥ - وأضاف أنه يود أن يؤكد للجنة أن ما قدمه من مقترحات سيتم تنفيذه بطريقة نزيهة وعادلة بما يحقق أفضل فائدة للمنظمة ولموظفيها.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/55/504/Add.1)

٦ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، حيث أكد من جديد ما يقع على الدول الأعضاء من التزام قانوني بتحمل نفقات المنظمة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وسداد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المطلوب ودون شروط. غير أنه ذكر أن وفده يقر بالحاجة إلى إبداء الفهم المتعاطف مع الدول غير القادرة

مؤقتا على الوفاء بالتزاماتها المالية من جراء صعوبات اقتصادية حقيقية.

٧ - وأعرب عن قلقه إزاء أنه في حين أن عام ١٩٩٩ قد أحيى الآمال بأن المنظمة قد تكون قد تخلصت أخيرا من شبح الأزمة المالية الذي حام حولها في السنوات الماضية، فإن عام ٢٠٠١ قد بدأ بصورة مالية لا تختلف عما كانت عليه في السنوات السابقة. واتسم التفاوض في كانون الأول/ديسمبر حول جدول جديد للأنصبة المقررة بالصعوبة بوجه خاص بالنسبة لدول مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي قدمت تضحيات جمة بروح المسؤولية الجماعية التي يتحملها جميع الدول الأعضاء بكفالة سلامة المنظمة ماليا. واستنادا إلى التفاهم الذي يسَّر اعتماد الجدول الجديد، فإن وفده يحث من جديد المساهم الرئيسي على أن يفي بالمسؤولية التي يضطلع بها وهي ضرورة السداد بالكامل وفي الوقت المطلوب ودون شروط. وينبغي أيضا للدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات أن تسدد المبالغ اللازمة.

٨ - وأضاف قائلا إن الأنصبة المقررة المستحقة على البلدان النامية في الميزانية العادية وفي ميزانية حفظ السلام قد زادت زيادة كبيرة عقب اعتماد الجدول الجديد. وذكر أن نجاح نتيجة المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يرجع في جزء منه ليس بالصغير إلى إيمان مجموعة الـ ٧٧ والصين بضرورة استعادة السلامة المالية للمنظمة، حتى وإن أدى ذلك إلى تحمل أعباء مالية أكبر لا تتناسب مع قدرتها. لذا، لن يكون ثمة إنصاف إلا بقيام جميع الدول التي عليها متأخرات بسداد أنصبتها المقررة بالكامل ودون أي إبطاء آخر حسب الحساب الذي أجرته الأمانة العامة، لكي يتسنى للمنظمة أداء عملها على النحو الواجب وتنفيذ الولايات التي كلفتها بها الجمعية العامة تنفيذا تاما.

٩ - وأعرب عن قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء تأخر وعدم انتظام سداد التكاليف إلى البلدان النامية المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وأضاف أن الممارسات من هذا القبيل لا ينبغي السماح باستمرارها إلى أجل غير مسمى لأنها تضفي صفة الإعانة على التكاليف وتحمِّل تلك البلدان النامية أعباء مالية ليس بمقدورها تحملها. والمشاكل التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات ومعدات مستمرة دون أن تخف حدتها. وإذا كان حقا حفظ السلام هو أحد أنشطة المنظمة الرئيسية، فينبغي إذن للدول الأعضاء إبداء التزامها تجاهه بتقديم التمويل لعمليات حفظ السلام وسداد جميع التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المطلوب ووفق جدول زمني محدد. وهناك حاجة لتعاهد هذه المشكلة بصورة عاجلة وودية كي يتسنى للبلدان المساهمة بقوات مواصلة المشاركة بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٠ - وختاما، أعرب عن ترحيب وفده باعتزام الأمين العام أن يستخدم المبالغ المتوقع أن يسددها المساهم الرئيسي في سداد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستواصل المشاركة بشكل بناء في الجهود الجماعية المبذولة للتخلص من الصعوبات المالية الدائبة التي تواجهها المنظمة. وقال إن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو أن تسدد الدول الأعضاء ما عليها من متأخرات وأن تفي بأمانة وسرعة بما عليها من التزامات مالية.

١١ - **السيد شوري** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فذكر أن الاتحاد ما زال يساوره قلق عميق إزاء الشؤون المالية بالمنظمة. وفي حين كان عام ١٩٩٩ عاما طيبا، أوضحت المؤشرات الأساسية عن عام ٢٠٠٠ صورة أقل إشراقا. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، تجاوزت الأنصبة المقررة غير المسددة من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام

وميزانية المحكمتين الدوليتين مبلغ ٢,٢ بليون دولار، بزيادة ٥٠٠ مليون دولار قياسا على العام السابق. ولقد ناشد الاتحاد جميع الدول الأعضاء، خاصة المساهم الأكبر، سداد جميع الحصص المقررة بالكامل وفورا ودون شروط.

١٢ - وأضاف قائلا إن المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في العام السابق بمنح إعفاء لفئتين من الدول الأعضاء كان الحافز عليه الرغبة في كفالة استقرار المنظمة ماليا مستقبلا واستند إلى افتراض أن المساهم الأكبر سوف يسدد من الآن فصاعدا بالكامل مبلغ حصصه المقررة في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، وأنه سوف يسوي ما عليه من متأخرات مستحقة للمنظمة قبل عام ٢٠٠٣ وأن يسدد فورا مبلغ ٥٨٢ مليون دولار من تلك المتأخرات. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء أنه رغم انقضاء الربع الأول من السنة الحالية بالفعل، لم تسدد المتأخرات قيد النظر.

١٣ - وأعرب عن قلق الاتحاد كذلك إزاء الدين المرتفع الذي تدين به المنظمة للبلدان المساهمة بقوات، وكثير منها من البلدان النامية، وأشار إلى ما جاء في بيان وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة بأن المبلغ المتوقع أن يسدده المساهم الأكبر البالغ ٥٨٢ مليون دولار سيستخدم بكامله في تعويض البلدان المساهمة بقوات ومعدات. ولقد أوضح وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة أن الحالة المالية الراهنة تحدث أثرا سلبيا على المجالات الهامة من الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشير الاتحاد الأوروبي إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق، التي تشكل الآلية الوحيدة لكفالة سداد الأنصبة المقررة بقدر أكبر من النزاهة والاتساق. وتضطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، بوصفها مجتمعة المساهم الأكبر، بمسؤولية مالية هامة، قامت بالوفاء بها على النحو الواجب.

١٤ - **السيد فالديس** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو، فذكر أن المجموعة يساورها نفس القلق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء الأخرى إزاء الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة، والتي جاءت نتيجة عدم سداد المساهم الأكبر لما عليه من متأخرات. ورغم ما تبذله الدول الأعضاء من جهود، تفاقمت الحالة المالية بالمنظمة إذا ما قورنت بالعام السابق. فقد انخفضت احتياطيات النقدية، ولكن ارتفع مستوى كلا الأنصبة غير المسددة والدين المستحق على المنظمة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات.

١٥ - وأضاف قائلا إن الصيغة التوافقية التي تم التوصل إليها في العام السابق لتمكين المنظمة من التغلب على أزمتها المالية المزمنة كانت تعني إضافة عبء إضافي على البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن صفة السرعة التي طولبت البلدان النامية أن تتوصل بها إلى اتفاقات قابلة للتطبيق لم يقابلها اتخاذ المساهم الأكبر لإجراءات ملموسة. وتلاحظ مجموعة ريو بقلق عدم تنفيذ الإجراءات التي تم التوصل إليها. وذكر أن عدم وفاء أعضاء المنظمة بما عليهم من التزامات يلقي بظلال كثيفة على مستقبل المنظمة.

١٦ - **السيد ماكاى** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم استراليا وكندا فذكر أن الأمم المتحدة يجب أن تكون شؤونها المالية سليمة ومستقرة إذا ما أريد لها أن تحقق ما لدى دولها الأعضاء من توقعات. وأعرب عن غبطة وفده بما أُحرز من تقدم عام ١٩٩٩، ولكن الابتعاد عن الحافة بهذه الخطوة قد قلل من شأنه الأنباء القائلة إن الأمم المتحدة قد فقدت عام ٢٠٠٠ بعض الأرضية في المجال المالي. فلئن كان العام الماضي قد شهد بعض التطورات المشجعة، فإن مستوى الاشتراكات غير المسددة ما زال مرتفعا ارتفاعا شديدا وزاد مجموعها عام ٢٠٠٠ عن المستوى الذي بلغه عام ١٩٩٩. وتركزت المتأخرات داخل عدد ضئيل من الدول الأعضاء، معظمها من المساهمين الرئيسيين، وأفضت إلى إطالة أمد تأخيرات غير

مقبولة في سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. إن هذه التأخيرات تمثل إهانة للدول التي ينتمي كثير منها إلى العالم النامي وقامت بسداد الأنصبة المستحقة عليها في الوقت المطلوب ودون شروط. ومن الوجهة القانونية، فإن المبالغ المستحقة للأمم المتحدة هي واجب ملزم يقع على كاهل الدول الأعضاء. وذكر أن الجزء الأكبر من المتأخرات مستحق على دولة عضو وحيدة وأعرب عن ترحيب وفده بما تبذله تلك الدولة من جهود لسداد ما عليها من متأخرات. كما أعرب عن أمله في أن تسوى المسائل المتبقية، بما فيها مسألة المتأخرات المطعون فيها، بما يرضي جميع الأطراف المعنية.

١٧ - وأضاف أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ساندت دوما وضع جدول للأنصبة المقررة يتسم بالإنصاف والشفافية على أساس مدى القدرة على الدفع. وذكر أن خفض نصيب الولايات المتحدة، الذي يتناقض مع هذه المبادئ، أمر غير مقبول لدى كثير من الوفود. ومع ذلك، ظهر توافق في الآراء بصدد جدول جديد يحقق أفضل المصالح للمنظمة. وأعرب عن أمل وفده في أن تفي الولايات المتحدة بما قطعته على نفسها من التزامات بسرعة أكبر مما أبدته حتى الآن. إن المنظمة تعتمد عليها.

١٨ - واستطرد قائلا إن تأخر بعض الدول الأعضاء في السداد قد أضاف عنصرا آخر من عناصر الشك في ما تقوم به المنظمة من تخطيط مالي. وتظل المادة ١٩ من الميثاق الجزاء الوحيد الموقع على الدول الأعضاء التي لا تسدد أنصبتها المقررة الملزمة قانونيا بسدادها. وأعرب عن مساندة وفده لأن يُنفذ في وقت مبكر المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بحساب المتأخرات على أساس المبالغ المقسمة فعلا التي يمكن سدادها عن السنتين السابقتين.

١٩ - وختاما، قال إن وفده ما زال متفائلا بصدد ما يجري من تطوير داخل الأمم المتحدة. وهو يصبو إلى أن تقوم المنظمة على أساس مالي أمتن، مع إجراء خفض كبير في المتأخرات وتقليل الديون المستحقة على الدول الأعضاء. وسوف تكون المنظمة في وضع أفضل يمكنها فيه مواجهة تحديات الفقر والتهديدات الماثلة أمام السلم والأمن، والأزمات الإنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذكر أن بوسع الدول الأعضاء مجتمعة تحقيق الرؤيا التي تكون فيها الأمم المتحدة منظمة أكثر قوة ومجهزة لمواجهة تحديات القرن الجديد.

٢٠ - **السيد خالد** (باكستان): أعلن انضمام وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢١ - وقال إن النظرة المالية العامة للمنظمة التي عرضها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة مشجعة بالنسبة لبعض الجوانب. بيد أن جزءا كبيرا من التفاؤل الذي تولد على إثر المؤشرات المتوقعة لا يزال يدور حول التزامات لم يوف إلى حد كبير بها بعد. فقد تجاوزت الأنصبة المقررة غير المسددة مبلغا هائلا بلغ مليارى دولار، ولم يوف بعد بالتعهدات التي قطعها المساهم الأكبر بالإفراج عن المبالغ المحتجزة.

٢٢ - ولاحظ مع القلق أن المنظمة قد عاودت من جديد الممارسة الوخيمة العاقبة المتمثلة في الاقتراض من عدة جهات لسد الفجوة التي نجمت عن عدم الانتظام في سداد الأنصبة في الميزانية العادية. وقد أثرت هذه الممارسة في نهاية المطاف على قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وأوضحت التوقعات بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠١ مرة أخرى انحرافا تجاه الاقتراض من عدة جهات على المدى القصير. ولن يتسنى وقف هذا الاتجاه إلا بقيام المساهم الأكبر بسداد المبالغ المستحقة عليه بالكامل وفي الوقت المطلوب. وما زال

السلام هو أعز غاية يصبو إليها المجتمع الدولي ولا ينبغي أن تتأثر قط بهذه المشكلة قدرة المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حفظ السلام.

٢٣ - واستطرد قائلا إن عددا من البلدان النامية، من بينها باكستان، قد أعارت موارد مادية وبشرية لمساعدة الأمم المتحدة على أداء مهمة حفظ السلام الحيوية. وما زال التزام تلك الدول بالمساعدة في جهود المنظمة في مجال حفظ السلام ثابتا لم يتزعزع. وفي أعقاب نجاح الاستعراض الذي خضع له جدول الأنصبة المقررة، تتطلع الدول المساهمة إلى وضع جدول زمني مبكر لسداد التكاليف. بيد أنه أعرب عن جزع وفده إزاء بطء المساهم الأكبر في سداد ما عليه من متأخرات، وذكر أن هذا السداد من شأنه تيسير سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات ومعدات. وأضاف أن نجاح تنفيذ الولايات يعتمد على مدى قوة المنظمة من الناحية المالية. لذا، يتعين على الدول الأعضاء الإقرار بالتزاماتها وكفالة سداد أنصبتها المقررة في الوقت المطلوب لتمكين المنظمة من الاستجابة للأزمات الطارئة. وقال إن باكستان تسدد المبالغ المستحقة عليها بانتظام صارم وبالكامل. وبنفس القدر من الأهمية على إدارة الأمم المتحدة أن تنظم برنامجها بطريقة تتسم بالفعالية في التكاليف والكفاءة.

٢٤ - وفي الختام ذكر أن سلامة المنظمة ماليا مرهونة ليس فحسب بالوفاء بالالتزامات ولكن أيضا بسداد جميع الدول الأعضاء فيها، لا سيما المساهم الأكبر، المبالغ المستحقة عليها. لقد آن الأوان لأن تحل الأفعال محل الكلمات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ من التدابير ما يكفل توفير المبالغ اللازمة للأزمات الطارئة في الوقت المطلوب، على أنه ينبغي للأمم المتحدة في الوقت ذاته أن تتخذ خطوات ملموسة لمنع التبديد.

٢٥ - **السيد هو - جن لي** (جمهورية كوريا): قال إنه في حين أن تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة قد تضمن عددا من المؤشرات الإيجابية، فإن الحالة العامة ما زالت مزعزعة وما زال العجز المتكرر في النقدية يعوق أداء المنظمة لأنشطتها. وأضاف أن ثمة قلقا بوجه خاص إزاء تركز الجانب الأكبر من الحصص غير المسددة في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين في عدد ضئيل من كبار المساهمين. وذكر أن استقرار المنظمة ماليا وقدرتها على السداد سوف تتحسن كثيرا في حالة وفاء كبار المساهمين بالتزاماتهم. وأعرب عن ترحيبه بتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستسدد فورا مبلغ ٥٨٢ مليون دولار من المبالغ المتأخرة عليها. وينبغي استخدام هذه المبالغ بمجرد تحصيلها في سداد الديون المستحقة على الأمم المتحدة للدول الأعضاء.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه في ضوء الحجم المتوقع لعمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، الذي سيلقي عبئا ماليا كبيرا على كثير من الدول الأعضاء، ثمة حاجة لاتخاذ المزيد من تدابير الإصلاح في مجالي الموارد البشرية والشراء سواء في المقر الرئيسي أو الميدان. وينبغي أيضا تعزيز الرقابة لكفالة استخدام الموارد بكفاءة ورفع مستوى المساءلة على مستوى المديرين.

٢٧ - **السيد أكاسكا** (اليابان): قال إن سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة أمر لا محيص عنه لكفالة استناد أداء الأمم المتحدة إلى قاعدة مالية صلبة ومستقرة. وأضاف أن العدد المتزايد من البلدان التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل في نهاية السنة إلى جانب خفض حجم المتأخرات بالميزانية العادية وانخفاض عدد البلدان المستحق عليها متأخرات وفقا للمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة يتجلى فيه بوضوح ما يبذله كثير من الدول الأعضاء من جهود جادة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وأعرب عن ترحيبه

بعدم الاضطرار إلى الاقتراض من عدة جهات عام ٢٠٠٠ وأشاد بما تبذله الأمانة العامة من جهود لمواصلة إدارة تدفق النقدية على نحو ملائم. وذكر أن تقديم إيضاح عن كيفية الاستفادة من الصناديق الاحتياطية، بما فيها الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، سيكون محل ترحيب وفده.

٢٨ - **السيد كولبي** (النرويج): لاحظ مع الارتياح انخفاض المتأخرات في أنصبة الميزانية العادية إلى النصف تقريبا على مدار فترة الثلاث سنوات الماضية. ومن ناحية أخرى، تجاوزت في نهاية عام ٢٠٠٠ الأنصبة غير المسددة في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين مستويات فترة الأربع سنوات الماضية. وفي واقع الأمر، أفضي، للمرة الأولى على الإطلاق، نقصان النقدية اللازمة للمحكمتين إلى الاقتراض من عدة جهات عام ٢٠٠٠. وتتزايد أيضا بسرعة المتأخرات في ميزانية حفظ السلام، وللمرة الأولى لم يتمكن الأمين العام من أن يسدد بالكامل الالتزامات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن السنة الحالية.

٢٩ - واستطرد قائلا إن هذه الأنباء هي محل انزعاج وخيبة أمل على السواء. وأضاف أن العضوية في الأمم المتحدة تعني من بين ما تعني الالتزام بسداد الحصص المقررة بالكامل وفي الوقت المطلوب ودون شروط. إن الإخلال بهذا المبدأ يمثل إخلالا بالمعاهدات، بغض النظر عما إذا كانت الدولة المخلّة كبيرة أم صغيرة. بيد أن العواقب بالنسبة للمنظمة تكون أخطر كثيرا عندما يتأخر كبار المساهمين في سداد حصصهم أو يتوقفون عن هذا السداد. لذا يهيب وفده بأكبر المساهمين، على وجه الخصوص، سداد ما عليهم من متأخرات وسداد حصصهم المقررة.

٣٠ - وأردف قائلا إن كفالة السيولة المالية يجب أن تكون الغاية الأساسية أمام المنظمة وإن القرارات التي اتخذت في العام السابق بصدد الجدول القادم للأنصبة المقررة قد بعثت الأمل في أن سداد المساهم الأكبر لجزء كبير من المتأخرات المستحقة عليه وسداد أنصبته القادمة بالكامل سيحقق تحسنا في حالة المنظمة المالية تمس الحاجة إليه.

٣١ - وفي الختام قال إنه قد اتُخذت فعلا خطوات هامة بغرض ترشيد المنظمة ورفع مستوى فعاليتها وكفاءتها. وفي حين أن وفده يرحب بتلك الإصلاحات، فإن من المهم بنفس القدر توفير ما يكفي من الموارد للمنظمة لأداء الولايات المكلفة بها مستندة إلى قاعدة مالية صلبة ويمكن التنبؤ بها. ولا ينبغي أن تكون هناك ضرورة للجوء إلى الصناديق الاستئمانية وغير ذلك من الترتيبات الميزانوية بغرض تمويل الأنشطة ذات الأولوية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية ظل ثابتا على مدار الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ بكاملها. لذا، ينبغي أن يكون هناك نمو حقيقي في الميزانية، عند الضرورة، بغرض تمويل الأنشطة الأساسية ومواجهة التحديات الجديدة. إذ لم يعد مبدأ النمو الاسمي الصفري حافزا ضروريا على الإصلاح. وفي ظل فترة العولمة الراهنة ومع تزايد الحاجة إلى قيام الدول الأعضاء بصوغ نهوج مشتركة إزاء التحديات القادمة، تتمثل سياسة حكومته في العمل نحو تعزيز الأمم المتحدة سياسيا وماليا على السواء.

٣٢ - **السيد هايس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة، بوصفها المساهم الأكبر في ميزانية المنظمة، تقر بواجبها ببذل قصاراها وبأسرع ما يمكنها بغرض المساعدة على التقليل من صعوبة الحالة المالية التي تواجهها المنظمة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تجاوزت الدول الأعضاء مصالحها الفردية ودخلت في عقد صريح بإصلاح جداول الأنصبة المقررة في مقابل سداد الولايات المتحدة لجزء كبير من ما عليها من متأخرات. وفي حين أفضت المفاوضات إلى حل توافقي تجلى فيه توازن منصف بين

المصالح السياسية والمالية المتضاربة، فإن النتائج لم تحقق الخطوات التي تستلزمها تشريعات الولايات المتحدة لتمكين حكومته من أن تسدد على الفور المتأخرات التي تبلغ ٥٨٢ مليون دولار. لذا، من الضروري أن تعدل الولايات المتحدة قوانينها بما يتيح الإفراج عن هذه الأموال. وأعرب عن رغبته في أن يؤكد للوفود والأمانة العامة أن حكومته تتحرك بسرعة صوب سن التشريع اللازم. وفي واقع الأمر، عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ التابع للولايات المتحدة، بعد ١٦ يوما فقط من التوصل إلى الحل التوافقي داخل اللجنة الخامسة، جلسات استماع وأقرت علانية بما أبرم من اتفاقات. وقد تجلت الإرادة السياسية تجاه السداد الفوري في التصويت بالإجماع الذي بلغ ٩٩ صوتا مقابل لا شيء داخل مجلس الشيوخ لصالح سداد المتأخرات، والأمر معروض الآن على مجلس النواب.

٣٣ - وأعرب عن رغبة وفده في أن يؤكد للجنة أن أى تأخير آخر في السداد لن يكون معناه معارضة سياسية له وإنما يأتي في إطار العملية التشريعية التي تتسم على أقل تقدير بالتعقيد والطول مثلها في ذلك مثل العمليات الداخلية المعروفة التي تضطلع بها اللجنة. وقد أوضح وزير خارجية الولايات المتحدة في عدة مناسبات أن الإفراج عن الأموال وإلغاء الحد الأقصى التشريعي المفروض على اشتراكات الولايات المتحدة في حفظ السلام هما من أعلى أولوياته التشريعية خلال عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع مستند تنازل لإلغاء الحاجة إلى إجراء أى خفض آخر في الحد الأقصى بالميزانية العادية. وقد وصف هذا التنازل سابقا باعتباره واحدا من المتطلبات اللازمة لسداد المزيد من المتأخرات المستحقة.

٣٤ - وأضاف أن وفده سيحيط اللجنة علما أولا بأول فيما يتعلق بتوقيت عمليات سداد المتأخرات وسيواصل العمل مع كونغرس الولايات المتحدة بغرض كفالة سداد هذه المبالغ في أسرع وقت ممكن.

٣٥ - **السيد هو** (سنغافورة): أعلن انضمام وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه قد اتضح من بيان وكيل الأمين العام أن حالة الأمم المتحدة المالية لم يطرأ عليها تغيير بل إنها في حقيقة الأمر ازدادت سوءا. فقد ارتفعت الأنصبة المقررة غير المسددة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار على مدار العام السابق وهناك دولة عضو واحدة مستحق عليها أكثر من نصف المتأخرات. وقد انحنت الجمعية العامة ورجعت إلى الوراء لإزالة ما أبدته هذه الدولة بوجه خاص من شواغل خلال ما جرى من مفاوضات في العام المنصرم بشأن جدول الأنصبة المقررة واتخذت مقررا سياسيا بخفض اشتراكاتها في الميزانية العادية من ٢٥ في المائة إلى ٢٢ في المائة. بيد أن الولايات المتحدة أخفقت في أداء دورها بالصفقة، رغم التأكيدات السابقة التي قدمتها للجمعية بأنه قد تم الموافقة على سداد مبلغ ٩٠٠ مليون دولار بالفعل وأنه مودع قيد الضمان. إن الممارسة الفاسدة التي تقوم بموجبها مجموعة من الدول الأعضاء بسداد التزامات الآخرين قد تجاوزت الحدود كثيرا ويتعين أن تتوقف.

٣٦ - وأضاف قائلا إن من الواضح جدا أيضا أن أى فرصة لتحسين حالة الأمم المتحدة المالية مرهنة إلى حد بعيد بالسداد الفوري لمبلغ ٥٨٢ مليون دولار الذي وعدت الولايات المتحدة بدفعه. بيد أن معالجة مشكلة المتأخرات معالجة نهائية تستلزم من الولايات المتحدة أن تسدد أيضا نصيبها من الديون التي رفضت الإقرار بها. إن المصالحة بين تلك الدولة العضو والأمم المتحدة أمر حتمى، ولكن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا سددت الولايات المتحدة ما عليها من متأخرات بكاملها دون فرض المزيد من الشروط أو المطالب.

٣٧ - **السيدة سلوت برافو** (كوبا): أعلنت انضمام وفدها إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة. وقالت إن الصلة بين حالة المنظمة المالية وجدول الأنصبة المقررة قد قامت فيما يبدو خلال المفاوضات الصعبة والمحبطة للآمال في بعض الأحيان التي جرت خلال كانون الأول/ديسمبر الماضي. ففي ظل انطباع ساد حينئذ بأن التحسن في الحالة المالية لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير الجدول، وافق كثير من الوفود على قرار بشأن المسألة ترك كثيرا من الأمور بلا حل. وقد مضت ثلاثة أشهر على اتخاذه وأصبح من الواضح أن العلاقة المباشرة والقاطعة بين حالة المنظمة المالية وجدول الأنصبة المقررة أمر ينطوي على مغالطة. فرغم التأكيدات الصادرة عن المساهم الأكبر بأنه سيكون في وضع أفضل يمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة في ظل جدول جديد للأنصبة المقررة، فإنه أخفق في تنفيذ ما قطعه من وعود. لذا من الضروري إعادة تأكيد المبدأ القائل إن حالة المنظمة المالية لا يمكن السماح بتركها مرتهنة بالقرارات الانفرادية التي تتخذها الهيئات التشريعية بالدول الأعضاء.

٣٨ - وأضافت قائلة إنه في حين أن جوانب التحسن الطفيفة المشار إليها في التقرير تبعث على التشجيع، فإنها تكاد تكون غير كافية لإحداث تحسن له معناه في حالة المنظمة المالية الشاملة. فالسبيل إلى ذلك هو وفاء كبار المساهمين بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة في الوقت المطلوب ودون شروط قديمة أو جديدة. وأعربت عن قلق وفدها إزاء ما سينشأ عن الترتيبات التفاوضية من عواقب مستقبلا، حيث إن الظروف الاقتصادية قد تجعل من الصعب بالنسبة لكثير من البلدان تحمل مسؤولياتها بعد زيادتها. وينبغي للجنة أن تنظر في اتخاذ ما يمكنها من تدابير ملائمة لمواجهة تلك الحالات.

٣٩ - **السيدة مينكين سون** (الصين): أعلنت تأييد وفدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن الوفد يساوره قلق عميق إزاء حالة الأمم المتحدة المالية المتدهورة، التي تعزى في قدر كبير منها إلى عدم سداد بعض الدول الأعضاء، خاصة المساهم الأكبر، لاشتراكاتها المقررة. وقد قامت بلدان نامية كثيرة، من جانبها، ببذل قصاراها للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، رغم ما تواجهه من صعوبات اقتصادية.

٤٠ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء اعتمدت، انطلاقا من شعور مكين بالمسؤولية تجاه المنظمة، جدولا جديدا للأنصبة المقررة. وكانت الصين تتطلع إلى تنفيذ الجدول الجديد مبكرا، ولكن انقضت ثلاثة أشهر و لم تتلق الأمم المتحدة بعد المبالغ التي وُعد بسدادها. وأعربت عن أمل الصين في أن يحذو أكبر مدين للمنظمة حذو الدول الأعضاء الأخرى وأن يبرهن بشكل ملموس على التزامه تجاه المنظمة بسداد اشتراكاته المقررة بالكامل، وفي الوقت المطلوب ودون شروط. وأضافت أن الدول الأعضاء ستوفر، بوفائها بالتزاماتها المالية بمقتضى الميثاق، قاعدة متينة ومستقرة تستطيع المنظمة بدورها على أساسها أن تضطلع بمسؤولياتها بصورة أفعل.

٤١ - **السيد كندال** (الأرجنتين): أعرب عن قلق وفده إزاء حالة الأمم المتحدة المالية. وقال إن الأرجنتين، رغم ما تواجهه من حالة اقتصادية صعبة، قد أبلغت الأمانة العامة أنها سوف تسدد مبلغ ٣٢٨ ٩٣٧ ١١ دولارا إلى الميزانية العادية بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ومبلغ ٧٠٨ ٣٩٤ ٤ دولارات إلى ميزانية حفظ السلام بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ومبلغ ٠١٠ ١٩٨ ١ دولارات في ميزانية المحكمتين الدوليتين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٤٢ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): ردا على سؤال من وفد اليابان عن استخدام الصناديق الاحتياطية ، قال إن نقدية حفظ السلام تتألف من ثلاثة مكونات، وهى النقدية المخصصة لحسابات البعثات غير العاملة، والنقدية المخصصة لحسابات البعثات العاملة، والنقدية المخصصة للصناديق الاحتياطية. وأضاف أن الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام قد مُول بالكامل عند مستوى ١٥٠ مليون دولار وقت الإدلاء ببيانه السابق. ومنذئذ، زاد الإيراد المنسوب إليه المجموع إلى حوالي ١٧٩ مليون دولار.

٤٣ - وأضاف أن الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام قد استخدم لبدء بعثات جديدة أو توسيع القائم منها بتوفير النقدية فورا لحين إجراء الجمعية العامة للتقييمات اللازمة. وبلغ حاليا مجموع السلف النقدية المقدمة من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام حوالي ٥٠ مليون دولار، وهو ما سيتم رده إلى الصندوق الاحتياطي بمجرد سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة، ومن ثم كفالة وجود تمويل كاف بالصندوق الاحتياطي لاحتياجات بدء بعثات جديدة أو توسيع القائم منها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.